

## أبو الفيض أحمد بن محمد بن الصديق التجكاني المنصوري الغماري (١٣٢٠ - ١٣٨٠هـ / ١٩٠٢ - ١٩٦٠م)

### الإقليد في تنزيل كتاب الله على أهل التقليد

المؤلف أبو الفيض شهاب الدين أحمد بن محمد بن الصديق (وبه يعرف) التجكاني، نسبة إلى مجشر (تُجگان) بضم التاء، وسكون الجيم وكاف كالكاف المصرية، وهو من مجاشر (قُرى) قبيلة بني منصور إحدى قبائل غُمارة في شمال المغرب. ولد بقبيلة بني سعيد القريبة من تطوان ونشأ بطنجة، وتوفي بالقاهرة.

العلامة المحدث الواعية المطلع الحافظ، من النوادر في قوة الذاكرة وسرعة الحفظ، والجلد على الكتابة والمطالعة، قرأ ببلده طنجة وفاس، ثم أرسله والده إلى القاهرة فأخذ بها عن علماء كثيرين، وعُني بالحديث وعلومه منذ صغره، فأقبل عليه بكلّيته ونال منه ما لم ينله غيره من أهل بلده، وسمع وأسمع وأجاز واستجاز، حتى تجاوزت شيوخه المائة بين رجل وامرأة، ذكر تراجمهم وإجازاتهم له في معجمه الكبير «البحر العميق في مرويات ابن الصديق»، وهو مخطوط في مجلدين. وجرّد أسماء الشيوخ وفهارسهم في رسالة «المعجم الوجيز للمستجيز» طبعت بمصر. ويقال بحق عنه إنه فخر المغاربة في هذا الباب لا نظير له فيهم، ومن أقرانه: الشيخ عبد الحي الكتاني، والشيخ عبد الحفيظ الفاسي الفهري ممن لهم عناية بالحديث ورجاله وروايته، ولكنهما لا يبلغان شأوه. وهذه آثارهم ماثلة للعيان، وهي شاهد صدق لما نقول. وقد ألف الرجل نحو مائة وخمسين مؤلفاً ثلثاها رسائل، وأكبرها: «المداوي، لعل

الجامع الصغير للسيوطي وشرحيه فيض القدير والتميسير للمناوي» وقد طبع بالقاهرة بعد وفاته في ستة مجلدات ضخمة، كما يطبع بالسعودية طبعة أتم وأحسن، وله تخاريج كثيرة من أجودها: «الهداية، لتخريج أحاديث البداية» لابن رشد الحفيد في الفقه المقارن، طبعت مع البداية ببيروت، ومن كبار تآليفه: كتاب «الإقليد» موضوع البحث، والباقي رسائل في طرق أحاديث وردود ومسائل فقهية طبع منها نحو الأربعين. والرجل - كما قلت - أعطي جلدًا على الكتابة وسرعة فيها، وربما كتب جواباً مطولاً في عدة صفحات أو رسالة محررة في موضوع وقعت المذاكرة فيه ليلاً، فيصبح وقد أَلَفَ فيه. راسلته وجالسته مدة طويلة ولم يبخل عليّ بإفادة ولا كتاب، وكان يحبني ويعطيني من كتبه ووقته ما أطلبه منه، وذلك لسخائه وأريحيته، ولو كانت آلة التصوير السريع ظهرت لأخذت جميع كتبه، فأكثرها محرر ممتع، على أنني قد نسخت لنفسي منها أكثر من عشرين، وعندي من رسائله الشخصية إليّ نحو المائة، وفيها ما هو في عدة صفحات بخطه الدقيق، وتتضمن أجوبة مسائل ومناظرات بيني وبينه، ومساجلات شعرية، ولي فيه مدائح. ولما توفي رثيته بقصيدتين. إلا أنه لم يكن يرضيني غلوّه ومبالغته في ردوده على خصومه، عادة نالها من ابن حزم الذي كان ينوّه به ويفضّله على المالكية، ويدعو إلى منهجه وتدرّيس مُحلّاه. ولما أَلَفَ كتابه «الإقليد» في معتقله بآزمور بالمغرب في زمن الحماية الفرنسية، اطلعت عليه بخطه في مجلد كبير، ولم يكن الوقت كافياً لاستيعابه. ولم أر الكتاب بعد ذلك حتى حصلت على صورة من نسخة رديئة منه بخط مريده عبد الله الكرفطي بطنجة، بعد وفاته بسنين، وقفت على منهج الرجل، وأنه تقاسم الاهتمام بهذا الموضوع مع أخيه الشيخ عبد العزيز بن الصديق الذي أَلَفَ «السوانح» في الاحتجاج لوحدة الوجود والاتحاد والحلول، وهو منهج صدمني وفوجئت به من المؤلف.

والكتاب «الإقليد» في تنزيل كتاب الله على أهل التقليد» مخطوط في مجلدين، أَلَفَهُ إملاءً دون نقل من كتاب، فكان يقرأ القرآن من فاتحته إلى سورة الناس، وكلما مرّ بآية في أهل الكتاب والمشركين والمنافقين طبّقها على

المقلدين من جميع المذاهب حاكماً بكفرهم وشركهم كالمنزل فيهم، ويخلل ذلك بحكايات ووقائع له ولغيره تبرز مواقف المقلدة وتعصّبهم، ويحتجّ أحياناً بأحاديث لا خطام لها ولا زمام، وهو يعلم.

نموذج من كلامه في سورة البقرة:

﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ يعني الذي ضللتكم بترك العمل به، وقدمتم رأي أئمتكم عليه، وهو من عند الله لاشك فيه عندكم، فكيف تقدّمون رأي مخلوق مثلكم يخطئ ويصيب، وربما كان خطأه أكثر من صوابه، على كتاب ربكم الذي هو حق وصواب لا يتطرق إليه خطأ ولا يعتريه خلل باعترافكم واعتقادكم. إذ لا شك عندكم أنه كتاب الله تعالى. ولما علم الله تعالى الشبهة التي ألقاها إليهم الشيطان فأضلهم بها وهي قولهم: إن القرآن فيه النسخ والمنسوخ، والعام والخاص، والمطلق والمقيد، وإنما يميز بين ذلك الأئمة المجتهدون الذين قد استحال أن يوجدوا بعد الأئمة الأربعة، فلذلك كان ترك قولهم والعمل بالقرآن ضلالاً، وربما غلا بعضهم فسماه كفراً كما سمعناه منهم شفاهاً. وكتب بعض شيوخهم كتاباً في نصرة ضلال التقليد، والرّد على من دعا إلى العمل بالكتاب والسنة، قال في أوله: وبعد، فقد نبغت نابغة من (. . . .) رئيسهم ابن حزم يقولون: لا يجوز العمل إلا بكتاب الله وسنة رسول الله (ص) اهـ، فسمى ذلك إلحاداً ومروقاً من الدين. ثم قال في آخر كتابه: الفصل العاشر في العمل بكتاب الله تعالى وسنة رسوله، إلخ. وكتب آخر معاصر له رسالة في تحريم العمل بالضعيف من المذهب، قال فيها: فإن قلت هل يجوز العمل بكتاب الله تعالى وسنة رسوله (ص)؟، فالجواب: لا. إلخ. وسمى الشنقيطي كتابه في ذلك أيضاً: «قمع أهل الزيغ والإلحاد عن الطعن في أئمة الاجتهاد» ومراده بالطعن قولهم: لا يجوز تقليدهم، فهذا عنده وعند أمثاله طعن، وقولهم هم: إنه لا يجوز العمل بالقرآن والسنة، ليس طعناً في الله ورسوله (ص)، وشافهني مرة واحد منهم بقوله: إن ترك العمل بما قاله خليل، والعدول إلى العمل بالحديث، كفر بالله تعالى. ومما هو متواتر على ألسنتهم مقالة خليل اللقاني: نحن خليليون إن ضل ضللنا وإن اهتدى اهتدينا. وينقلون عن ابن وهب أنه كان

يقول: لولا مالك وسفيان لضللت، وينقلون عنه أنه قال: الحديث مضلة إلا للفقهاء، فرد الله تعالى ذلك بقوله في وصف ذلك الذي لا شك فيه أنه من عند الله: **﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾** . . .

وهكذا سار المؤلف يُنزل جميع الآيات في جميع السور التي نزلت في الكفار على فقهاء المذاهب المتبوعة، وهم معظم المسلمين إلا قليلاً ممن يطلب الدليل ويوثر الاتباع، ومراد المؤلف بمن أشار إليهم في كلامه السابق: الشيخ جعفر الكتاني، والشيخ محمد القادري الفاسيان، والشنقيطي: الشيخ محمد الخضر. وللمؤلف رد عليه في مسألة القبض في الصلاة مطبوع.

### المصادر

- البحر العميق في مرويات ابن الصديق، مخطوط خاص.
- الأعلام للزركلي (١/٢٥٣)، ط. رابعة لدار العلم للملايين بيروت.
- تشنيف الأسماع بشيوخ الإجازة والسماع، لمحمود سعيد ممدوح المصري.